

أولا : مدلول التراث الثقافي العقاري

عرّفت اتفاقية حماية التراث ثقافي العالمي و الطبيعي لسنة 1972 التي أقرتها منظمة اليونسكو أنّ المنطقة هي مجموعة الأبنية و المساحات و فضاءها ، و تتمثل المواقع الأثرية التي تشكل مستوطنا بشريا في بيئة حضرية أو ريفية ، و يعترف بقيمتها من الناحية الأثرية أو المعمارية أو التاريخية أو الجمالية أو الاجتماعية أو الثقافية ، و يجب أن يُصان طابعها من العبث أو التخريب .

و في ذات الصياغ تُشير إلى أنّه صدر عن الميثاق الدولي لدائرة التراث الأثري لسنة 1990 تعريف التراث الأثري بأنّه : " ذلك الجزء من المادة التراثية التي تحترم فيه المنهجية الأثرية في الحصول على المعلومات الأثرية ، وهو يحتوي على كل النشاطات الإنسانية الموجودة ضمن الأماكن التي لها علاقة و تمثل النشاط الإنسان و الأماكن ...⁽¹⁾ . هذا و تُشير إلى أنّه و بالرجوع إلى المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 يتضح لنا جلياً أنّ الممتلكات الثقافية قد تكون هذه الممتلكات ثابتة أو منقولة و سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة ، أما المادة 52 من البروتوكول الأول لسنة 1977 فقد تضمنت أنّ الممتلكات الثقافية تشمل كافة الأعيان المدنية التي ليست لها أهداف عسكرية و بخصوص المادة 53 من نفس البروتوكول ، فعرفت الممتلكات الثقافية بنوع من التحديد على أنّها الآثار التاريخية و الأعمال الفنية و أماكن العبادة و اشترطت هذه المادة أن تكون تلك الممتلكات تُشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب ، و هو نفس الشيء الذي نصت عليه المادة 16 من البروتوكول الثاني لسنة 1977 فيما يخص تعريف الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية⁽²⁾.

و في هذا الصدد فقد اعتبر الأستاذ مصطفى شحاتة التراث العقاري بأنّه ركائز الحضارة المدنية و بأنّها مصدر إشعاع المعرفة الإنسانية عبر كل العصور ، و عرف الممتلكات الثقافية بأنّها : " كل أنواع المنقولات و العقارات التي تمثل أهمية للتراث الثقافي لشعب ما مثل الجامعات و المناطق و دور العبادة و الأضرحة الدينية و الأنصبـة التذكارية و مواقع الآثار و أماكن حفظ الفنية و الكتب و المحفوظات و غيرها ...⁽³⁾ .

أما بخصوص تعريف المشرّع الجزائري فبالرجوع إلى القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي سميا المادة الثانية ف1 يتضح جلياً أنّ المشرع لم يُعرّف التراث الثقافي العقاري بل أشار إلى أنّ التراث الثقافي للأمة هو جميع الممتلكات الثقافية العقارية بالتخصيص و المنقولة الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية و في داخلها ، المملوكة لأشخاص طبيعيين و معنويين تابعين للقانون الخاص و الموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية و الإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا .

و الجدير بالذكر أنّ التراث الثقافي العقاري من عناصره المعالم الأثرية و المدن القديمة و كمثال على : تيمقاد في باتنة ، القصبة في الجزائر العاصمة ، و كذا جميلة

ثانيا : عناصر التراث الثقافي العقاري .

يرى العديد من الفقهاء أنّ التراث الثقافي العقاري يشمل الممتلكات الثقافية العقارية الدنيوية و الممتلكات الثقافية الدينية .

فأما الممتلكات الثقافية العقارية الدنيوية فهي لا تستعمل لأغراض دينية كما أنّها عبارة آثار تاريخية عن منطقة معينة التي توضع في المتاحف فان ذلك يعبر عن الخلفيات الزمنية التي مررت بها المنطقة و هو يؤسس لثقافتها و تاريخها .

أما الممتلكات الثقافية العقارية الدينية فهي كما أشارت إليها المادتين 27 و 56 من لائحة لاهاي 1907 في عبارة المباني المخصصة للعبادة و كذلك أشارت إلى ذلك المادتين 53 و 16 من البروتوكولين الإضافيين الأول و الثاني لسنة 1977 .

و التي تتمثل في تلك البنايات المقدسة الموجودة تحديدا في الشرق الأوسط و هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمكان المتواجد فيه كالكنيسة المشرفة و المسجد الأقصى و هيكل سليمان و كنيسة القيامة⁽⁴⁾ .

أما فيما يتعلق بتقسيم المشرع الجزائري فقد حددها القانون 04/98 المتعلق بالتراث الثقافي على أنّ الممتلكات الثقافية العقارية تشمل ما يلي:⁽⁵⁾

- المعالم التاريخية

- المواقع الأثرية

- المجموعات الحضرية أو الريفية .

أ- المعالم التاريخية : و تُعرّف بأنّها : أي إنشاء هندسي معماري منفرد أو مجموع يقوم شاهدا على حضارة معينة أو على تطور هام أو حادثة تاريخية . و المعالم المعنية بالخصوص هي المنجزات الكبرى و الرسم و النقش و الفن الزخرفي و الخط العربي و المباني أو المجمعات العلمية الفخمة ذات الطابع الديني أو العسكري أو المدني أو الزراعي أو الصناعي ، و هياكل عصر ما قبل التاريخ و المعالم الجنائزية أو المدافن و المغارات و الكهوف و اللوحات و الرسوم الصخرية و النصب التذكارية و الهياكل أو العناصر المعزولة التي لها صلة بالأحداث الكبرى في التاريخ الوطني.⁽⁶⁾

ب- المواقع الأثرية : و تُعرّف بأنّها مساحات مبنية أو غير مبنية دونما وظيفة نشطة و تشهد بأعمال الإنسان أو بتفاعله مع الطبيعة ، بما في ذلك باطن الأراضي المتصلة بها و لها قيمة من الوجهة التاريخية أو الأثرية أو الدينية أو الفنية أو العلمية أو الإثنولوجية أو الإثنوبولوجية ، و المقصود بها على الخصوص المواقع الأثرية بما فيها المحميات الأثرية و الحظائر الثقافية⁽⁷⁾ .

ج- المجموعات الحضرية أو الريفية : و هي التي تُقام في شكل قطاعات محفوظة المجموعات الحضرية منها أو الريفية و ذلك مثل : القصبات و المدن و القصور و القرى و المجمعات السكنية التقليدية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها و التي تكتسي بتجانسها و وحدتها المعمارية و الجمالية أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرر حمايتها و إصلاحها و إعادة تأهيلها و تسميتها . هذا أما عن طريقة إنشائها فإنّها تُنشأ و تعين حدودها بمرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزراء المكلفين بـ: الثقافة و الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و التعمير و الهندسة المعمارية و يمكن أن تقترحها الجماعات المحلية و الحركة الجمعوية على الوزير المكلف بالثقافة و تنشأ القطاعات المحفوظة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية⁽⁸⁾ .

المحور الثاني: آليات حماية التراث الثقافي العقاري

بالرجوع إلى القانون 04/98 المتعلق بالتراث الثقافي يتضح أنّ المشرع الجزائري نص على العديد من الآليات قصد حماية التراث الثقافي العقاري في الجزائر و يُعتبر إجراءات التسجيل و التصنيف و الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة كآليات لحماية التراث الثقافي العقاري (أولا) و كذا تسليط عقوبات كوسيلة كذلك لحماية التراث الثقافي العقاري (ثانيا) .

أولا : إجراءات التسجيل و التصنيف و الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة . و عليه يتم التطرق إلى (01) إجراءات التسجيل ، و التصنيف (02) و الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة (03) .

1- تسجيل الممتلكات الثقافية العقارية في قائمة الجرد الإضافي : ذلك أنّه تُسجّل في قائمة الجرد الإضافي الممتلكات الثقافية العقارية التي تستوجب تسجيلاً فورياً تكتسي أهمية من وجهة التاريخ أو علم الآثار أو العلوم أو الإثنوغرافيا أو الأنثروبولوجيا أو الفن و الثقافة و تستدعي المحافظة عليها .

و الجدير بالذكر إلى أنّ تُشطب الممتلكات الثقافية العقارية المسجلة في قائمة الجرد الإضافي و التي لم تصنف نهائياً من قائمة الجرد المذكورة خلال مهلة عشر (10) سنوات .

هذا ، و يتم التسجيل في قائمة الجرد الإضافي بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية بالنسبة للممتلكات الثقافية ذات الأهمية الوطنية بمبادرة من الوزير المكلف بالثقافة أو مبادرة من أي شخص يرى مصلحة في ذلك .

كما يُمكن أن يتم التسجيل بقرار من الوالي عقب استشارة لجنة الممتلكات الثقافية التابعة للولاية المعنية بالنسبة إلى الممتلكات الثقافية العقارية التي لها قيمة هامة على المستوى المحلي بناء على مبادرة من الوزير المكلف بالثقافة أو أي شخص له مصلحة في ذلك .

و يتضمن قرار التسجيل البيانات الآتية :

- طبيعة الممتلك الثقافي ووصفه

- موقعه الجغرافي

- المصادر الوثائقية و التاريخية

- الأهمية التي تبرر تسجيله

- نطاق التسجيل المقرر ، كلي أو جزئي

- الطبيعة القانونية للممتلك

- هوية المالكين أو أصحاب التخصيص أو أي شاغل شرعي آخر

- الارتفاقات و الالتزامات .

و الجدير بالإشارة في هذا المقام ، إلى أنّ قرار التسجيل يُنشر في قائمة الجرد الإضافي الذي يتخذه الوزير المكلف بالثقافة أو الوالي ، حسب الحالتين المنصوص عليهما (أهمية التراث العقاري على المستوى الوطني أو أهمية التراث

العقاري محليا) و ذلك في الجريدة الرسمية ، و يكون موضوع إشهار بمقر البلدية التي يوجد فيها العقار لمدة شهرين متتابعين . و يتولى الوزير المكلف بالثقافة أو الوالي حسب الحالة تبليغه لملك العقار الثقافي المعني .
إذا كان التسجيل بقرار من الوزير المكلف بالثقافة فإنه يبلغ إلى الوالي الذي يوجد العقار في ولايته لغرض نشره في الحفظ العقاري ، و لا يترتب على هذه العملية أي اقتطاع لفائدة الخزينة⁽⁹⁾ .

2- تصنيف الممتلكات الثقافية العقارية :

يُشكل التصنيف من بين الآليات التي نص عليها المشرع الجزائري في القانون 04/98 المتعلق بالتراث الثقافي و تُعتبر الممتلكات الثقافية العقارية المصنفة بنتائج التصنيف أيّا كانت الجهة التي تنتقل إليها و لا ينشأ أي ارتفاق بواسطة اتفاقية على أي ممتلك ثقافي مصنّف دون ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة . و تُشير إلى أنّ المواقع الأثرية المصنفة عالميا في الجزائر تقدر بسبعة مواقع و تتمثل في : قلعة بني حماد ، تيبازة ، تيمقاد ، قسبة الجزائر ، جميلة ، التاسيلي ناجي ، وادي ميزاب⁽¹⁰⁾ .

و من المواقع المصنفة في الجزائر تُشير إلى : رسقونيا العتيقة و قناة توزيع المياه بجيدرة ، الاروقة الجزائرية ، شجرة ، برج مرسى الذبان الجديد ، جنان رايس حميدو ، المدرسة الإكليريكية الكبرى السابقة للقبّة ، ضريح " غرفة أولاد سلامة ، الموقع الأثري " عين الصفا " ، الموقع الأثري ، عين تركية ، الموقع الأثري تازا " ⁽¹¹⁾ .

و للإشارة في هذا الصدد إلى أنّ المعالم المعنية بالتصنيف هي المنجزات المعمارية الكبرى و الرسم و النقش و الفن الزخرفي و الخط العربي و المباني أو العسكري أو المدني أو الزراعي أو الصناعي و هياكل عصر ما قبل التاريخ و المعالم الجنائزية أو المدافن و المغارات و الكهوف و اللوحات و الرسوم الصخرية و النصب التذكارية و الهياكل أو العناصر المعزولة التي لها صلة بالأحداث الكبرى في التاريخ الوطني .

كما أنّه تخضع هذه المعالم للتصنيف بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية بناءً على مبادرة من الوزير المكلف بالثقافة أو أي شخص يرى مصلحة في ذلك .

و يمتد قرار التصنيف إلى العقارات المبنية و غير المبنية الواقعة في منطقة محمية و تتمثل في علاقة رؤية بين المعلم التاريخي أرباطه التي لا ينفصل عنها⁽¹²⁾ .

3- حماية التراث الثقافي العقاري عن طريق القطاعات المحفوظة :

ذلك أنّه يُقام في شكل قطاعات محفوظة المجموعات العقارية الحضرية أو الريفية مثل القصبات و المدن و القصور و القرى و المجمعات السكنية التقليدية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها و التي تكتسي بتجانسها و وحدتها المعمارية و الجمالية أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرّر حمايتها و إصلاحها و إعادة تأهيلها و تميمها .

هذا و تُشير إلى أنّه تنشأ القطاعات المحفوظة و تعين حدودها بمرسوم يتخذ بناءً على تقرير مُشترك بين الوزراء المكلفين بالثقافة و الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و التعمير و الهندسة المعمارية ، كما أنّه يمكن أن تقترحها الجماعات المحلية أو الحركة الجمعوية على الوزير المكلف بالثقافة و تنشأ القطاعات المحفوظة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية⁽¹³⁾ .

ثانيا : العقوبات كآلية لحماية التراث الثقافي العقاري . بالرجوع إلى أحكام القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي سيما ما تعلق بالمواد 91 إلى المادة 105 يتضح لنا جليا أنّ المشرع نص على جملة من العقوبات على كل من سوّلت له نفسه الإضرار بالتراث الثقافي العقاري و التي تُوجزها فيما يلي :

- يُعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات و بغرامة مالية من 100.000 دج إلى 200.000 دج أو بإحدى العقوبات فقط دون المساس بأي تعويضات عن الأضرار و مُصادرات عن المخالفات الآتية :

* بيع أو إخفاء أشياء مُتأتية من عمليات حفر أو تنقيب ، مكتشفة بالصدفة أو أثناء القيام بأبحاث أثرية مرخص بها

* بيع أو إخفاء ممتلكات ثقافية مصنفة أو مسجلة في قائمة الجرد الإضافي و كذلك الممتلكات المتأتية من تقطيعها أو تجزئتها .

* بيع أو إخفاء عناصر معمارية متأتية من تقطيع ممتلك ثقافي عقاري أو عقاري بالتخصيص أو من تجزئته ⁽¹⁴⁾ .

- يُعاقب كل من يتلف أو يشوه عمدا أحد الممتلكات الثقافية العقارية المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو المسجلة في قائمة الجرد الإضافي ، دون المساس بأي تعويض عن الضرر ، بالحبس مدة سنتين (2) إلى (5) سنوات ، و بغرامة مالية من 20.000 دج إلى 200.00 دج ، كما أن يترتب ⁽¹⁵⁾ .

- يُعاقب بغرامة مالية من 2.000 دج إلى 10.000 دج ، دون المساس بالتعويضات عن الأضرار على المخالفات المتمثلة في شغل ممتلك ثقافي عقاري مصنف أو استعماله استعمالا لا يطابق الارتفاقات المحددة و المذكورة في الترخيص المسبق الذي سلمه الوزير المكلف بالثقافة ⁽¹⁶⁾ .

- يُعاقب كل من يباشر القيام بأعمال إصلاح لممتلكات ثقافية عقارية مقترحة للتصنيف أو مصنفة و للعقارات المشمولة في المنطقة المحمية ، أو إعادة تأهيلها ، أو ترميمها أو إضافة إليها أو استصلاحها أو إعادة تشكيلها أو هدمها ، بما يخالف الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، بغرامة مالية من 2.000 دج إلى 10.000 دج دون المساس بالتعويضات عن الأضرار.

كما أنه تُطبّق نفس العقوبة على كل من يُباشر أشغالا ماثلة في عقارات مصنفة أو غير مصنفة و مشمولة تقع في محيط قطاعات محفظة ⁽¹⁷⁾ .

- يُعاقب المالك أو المستأجر أو أي شاغل آخر حسن النية لممتلك ثقافي عقاري مصنف أو مسجل في قائمة الجرد الإضافي ، يعترض على زيارة رجال الفن المؤهلين خصيصا للعقار بغرامة مالية من 1.000 دج إلى 2.000 دج و في حالة العود تضاعف العقوبة ، و تكون معينة كذلك :

العقارات المشمولة في منطقة حماية الممتلك الثقافي المصنف و العقارات المشمولة في محيط قطاع محفوز ⁽¹⁸⁾ .

خاتمة :

مما سبق ذكره ، يتضح لنا أنّ عملية حماية التراث الثقافي العقاري في الجزائر قد أولتها الدولة الجزائرية عناية كبيرة و هذا خلال النصوص القانونية و التنظيمية في الجزائر ، كيف لا و التراث الثقافي العقاري يُشكل كما سبق بيانه ذاكرة الأمم و امتدادها الحضاري .

و يُعتبر القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي العقاري أهم النصوص القانونية الصادرة في مجال حماية التراث الثقافي في الجزائر و صدرت العديد من المراسيم التنظيمية في مجال حماية التراث الثقافي نذكر منها على سبيل المثال : كالمرسوم التنفيذي رقم : 02-322 الموافق لـ: 5 أكتوبر 2003 المتضمن لممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالمتعلقات الثقافية العقارية المحمية . و المرسوم التنفيذي رقم : 03-323 الموافق لـ: 05 أكتوبر 2003 المتضمن لكيفيات إعداد مخطط حماية المواقع الأثرية و المناطق الأثرية و المناطق المحمية التابعة لها و استصلاحها .

وكذا تسليط عقوبات مختلفة لمن سوّلت له نفسه القيام بتخريب أو تهريب المعالم التراثية الثقافية العقارية في الجزائر و هذه العقوبات تعبر من بين الآليات و الوسائل التي بينها المشرع الجزائري قصد حماية التراث العقاري في الجزائر . و في هذا الصدد نقترح التوصيات الآتية :

- نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية التراث الثقافي العقاري و ذلك بالقيام بأيام تحسيسية وندوات علمية و فكرية و إشراك جميع أطراف المجتمع .
- القيام بدورات تكوينية الخاصة بالأعوان المكلفين بعملية ترميم و صيانة المواقع الأثرية وكذا تفعيل دور الجمعيات الناشطة في مجال التراث الثقافي سيما العقاري منه .
- دعوة جميع الفاعلين و المهتمين بالتراث الثقافي العقاري في داخل الجزائر و خارجها إلى مزيد من الاهتمام في مجال حماية التراث العقاري سيما الدول العربية لما لها من أهمية كبيرة في حياة الشعوب و ذلك بحظر و حماية المواقع الأثرية أثناء التزاعات المسلحة و يتعلق الأمر خصوصا باليمن و سوريا - بلاد الشام - و العراق لما تُعاني منه هذه البلدان من استهداف للمواقع الأثرية و محاولة محو تاريخها الإسلامي و الحضاري العريق .
- العمل على الاستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة في مجال التنقيب على الآثار و المواقع الأثرية .

الهوامش :

- (1)- بلحوت خيرة ، القيود الواردة على التراث الثقافي العقاري من أجل المصلحة العامة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص القانون العقاري ، كلية الحقوق ، جامعة المدية ، السنة الجامعية 2012/2013 ، ص 12.
- (2)- بلحوت خيرة ، المرجع السابق ، ص 13.
- (3)- لخضر القيزي، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي الإنساني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة المدية ، السنة الجامعية 2000/2001، ص 7-8.
- (4)- بلحوت خيرة ، المرجع السابق ، ص 17.
- (5)- ينظر المادة 8 من القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- (6)- ينظر المادة 17 من القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- (7)- ينظر المادة 28 من القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- (8)- ينظر المادة 41 و 42 من القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- (9)- ينظر المواد 10، 11 ، 12 من القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي .

- 10- عبد الرحمان بودربالة ، أحمد غريبي ، النظام القانوني للممتلكات الثقافية العقارية ، مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر ، تخصص قانون عقاري ، جامعة يحي فارس المدية ، السنة الجامعية 2012/2013 ، ص 18.
- 11- راجع القرار الصادر عن وزارة الثقافة الجزائرية المؤرخ في 25 شوال عام 1433 ، الموافق لـ: 12 ستمبر 2012 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 36 المؤرخ في 9 رمضان 1434 الموافق لـ: 18 يوليو 2013 .
- 12- ينظر المواد 16-17 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي و للاستزادة و التوسع حول إجراء التصنيف راجع المواد من 18 إلى 40 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 13- ينظر المواد 41-42 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 14- ينظر المادة 95 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 15- ينظر المادة 96 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 16- ينظر المادة 98 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 17- ينظر المادة 99 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .
- 18- ينظر المادة 104 من القانون 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي .

البيئة بين المفهوم الإسلامي والقوانين الوضعية

أ. غويني يحي

جامعة الجلفة

مقدمة:

هذا البحث المتواضع هو محاولة لدراسة موضوع المحافظة على البيئة في الإسلام والمواثيق الدولية، حيث يتم التطرق لقضية البيئة من منظور علمي وإسلامي استنادا إلى ما ورد في القرآن الكريم وفي السنة النبوية من أحاديث شريفة، وما ورد في المراجع العلمية الحديثة.

وقد قسم البحث الى قسمين تناولنا في الاول مفهوم البيئة ووفي الثاني

المبحث الأول: مفهوم البيئة. في القوانين و المواثيق الدولية

المفهوم العلمي للبيئة.

من الناحية العلمية، تعرف البيئة بأنها الأحوال الفيزيائية والكيميائية والإحيائية ي الثانيل لإقليم الذي يعيش فيه كائن حي¹.

تعرف أيضا بأنها: " كل ما يحيط بالإنسان من أشياء تؤثر على الصحة، فتشمل المدينة بأكملها، مساكنها، شوارعها، أنهارها، آبارها، شواطئها، كما تشمل كل ما يتناوله الإنسان من طعام وشراب وما يلبسه من ملابس بالإضافة إلى العوامل الجوية والكيميائية وغير ذلك"².

أما في علم الأحياء فالبيئة تعني "كل العوامل والظروف الخارجية التي تؤثر في أي كائن حي أو مجتمع حي ما"³ ومن تعريفات البيئة في هذا العلم أيضا ما قاله البعض أن للبيئة مفهومين يكمل بعضهما الآخر: " أولهما البيئة الحيوية وهي كل ما يختص بحياة الإنسان وبعلاقته بالمخلوقات الحية، الحيوانية والنباتية التي تعيش معه.

أما ثانيهما فهي البيئة الطبيعية وتشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها، والحشرات وتربة الأرض والمساكن والجو ونقاوته أو تلوثه والطقس، وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط"⁴.

أما في علم الاجتماع فالبيئة تعني " الأحوال الاجتماعية والطبيعية التي يعيشها الإنسان"⁵.

أما البيئة بمفهومها الواسع فهي تشمل البعد الايكولوجي إلى جانب الأبعاد الأخرى: أبعاد تكنولوجية، اجتماعية، اقتصادية، تاريخية، ثقافية... الخ.

وكل بعد من هذه الأبعاد يتفاعل مع الأبعاد الأخرى ويلعب دورا حيويا في توازن هذا الكل. فعندما نقول البيئة فنحن نقصد جميع العناصر التي تحيط بالإنسان وتتفاعل معه من خلال قيامه بنشاطاته الحيوية"⁶.

يمكن إدراج تعريف آخر مشابه لما سبق ذكره، فالبيئة حسب بعض الباحثين: " عبارة عن نسيج من التفاعلات المختلفة بين الكائنات العضوية الحية بعضها البعض (إنسان، حيوان، نبات...) وبينها وبين العناصر الطبيعية غير الحية (الهواء، الشمس، التربة...) ويتم هذا التفاعل وفق نظام دقيق، متوازن ومتكامل يعتبر عنه بالنظام البيئي"⁷.

وهناك من عرف البيئة من الناحية العلمية بأنها " مجموع العناصر الطبيعية التي تكيف حياة الإنسان"⁸.

المفهوم القانوني للبيئة.

إن تعريف البيئة من الناحية القانونية يقتضي محاولة تفهم الحقائق من الناحية العلمية في المقام الأول واستيعابها تمهيدا لإدراجها في الأفكار القانونية.

● القانون المغربي عرف البيئة بأنها: " مجموعة العناصر الطبيعية والمنشآت البشرية، وكذا العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن من تواجد الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية وتساعد على تطورها"⁹.

● القانون المصري رقم 4 لسنة 1994 عرف البيئة بأنها: " المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط به من هواء وماء وما يقيمه الإنسان من منشآت"¹⁰.

● أما مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972 قدم تعريفا للبيئة بأنها " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"¹¹.

وإذا نظرنا إلى هذه التعريفات السالفة الذكر نجد أنها تختلف باختلاف الأنظمة القانونية، لكنها تتفق في الإطار العام الحاكم للمفهوم.

البيئة والمواثيق الدولية.

إن الإنسان جزء لا يتجزأ من هذه البيئة لكن الميزة التي تميزه عن باقي عناصرها ومكوناتها انه يعي دوره الفاعل فيها، هذا الدور الذي يتوضح من خلال ممارسته اليومية لمظاهر حياته، وبفعل قدراته الجبارة أصبح مهيمنا على البيئة المحيطة به، وساعده في ذلك تزايد السرعة وتطوره العلمي والتكنولوجي، وسعيه الحثيث لتلبية حاجاته.

ونظرا لهذا يصعب التطرق للبيئة وعلاقتها بالمواثيق الدولية دون إعطاء نظرة عن العلاقة التي تجمع الإنسان والبيئة. لذا سيتم التحدث في المطلب الأول عن علاقة الإنسان بالبيئة، وفي المطلب الثاني عن قانون البيئة في المواثيق الدولية.

علاقة الإنسان بالبيئة.

حسب ما رأيناه في المبحث الأول، يمكن اعتبار الإنسان مكونا من مكونات النظام البيئي والمجال الحيوي، فالإنسان يحتل مكانة خاصة ومتميزة في علاقته مع البيئة وذلك راجع لأسباب تركيبية وفسولوجية وسلوكية. هذه الأسباب هي التي جعلت من الإنسان أكثر الأحياء تأثيرا في البيئة.

هناك من يعتقد أن الإنسان فوق الطبيعة، وهو المسيطر عليها. هذه الرؤيا تضع الإنسان في مقارنة بينه وبين الطبيعة من حيث القوة والسيطرة، وهي مقارنة غريبة لأنها مقارنة بين العاقل (الإنسان) وغير العاقل (الطبيعة)، والتي تجعل من الإنسان المتحكم والمسيطر على الطبيعة¹².

وهناك طرف آخر يعتبر الطبيعة " مجرد مواد خام متاحة للإنسان في كل الأوقات ليستفيد منها، وتصبح تحت رحمته ونفوذه. في هذه الحالة تشبه الطبيعة بشيء جامد، لا تقوى على مقاومة من يهيمن ويسيطر عليها أو يتلاعب بمكوناتها"¹³.

إضافة لما سبق هناك اعتقاد آخر: يضع الإنسان في مواجهة ضدية مع الطبيعة لشعوره بان هذه الأخيرة هبة من الخالق له يتصرف فيها كيفما يشاء.

"إن علاقة الإنسان حسب بعض الإيكولوجيين والتربويين البيئيين لا تخلو من النظرة الإيديولوجية الأفلاطونية التي تعكس الوجودية المادية والنفعية المسيطرة على عقول البشر"¹⁴.

ولتقنين العلاقة بين الإنسان وبيئته يرى البيئيون أن ضدية الإنسان نحو الطبيعة ينبغي أن تتحول إلى توافق بين الطرفين من خلال الوعي البيئي عند الناس، والتركيز على مناهج التعليم البيئي في المؤسسات التعليمية، إضافة على العمل بمحاور الميثاق الأخلاقي للبيئة التي تتبنى أفكارا رئيسية أهمها:

أ- اعتبار الإنسان جزءا من الطبيعة، فهو يشكل مكونا ديناميكيا فعالا في عملياتها حيث ينبغي عليه أن يدرك أنه ليس فوق الطبيعة بل هو أحد عناصرها يدين بالولاء لها، ويحافظ عليها ولا ينزعزل عنها.

ب- اعتبار الطبيعة أساس ودعامة للبيئة البشرية حيث لا يمكن اقتصار مفهوم الطبيعة على أنها الموارد الأرضية التي يستغلها الإنسان لصالحه. إنما هي كل الرموز والفنون والجماليات التي خلقها الخالق، والتي تشكل الإبداعات الكونية والمعجزات الإلهية لتسخر من الإنسان بتعقل واعتدال وليس بفوضى وإسراف.

ت- بناء مشاعر الارتياح في علاقة الإنسان ببيئته، والمواءمة بين العقل والجسد كوحدة متكاملة بعيدة عن المتناقضات والازدواجية المربكة التي نجدها في الغالب تعكس استخدام الجسد في تلوين وتدمير البيئة، بينما نجد العقل قد لا يوافق على سلوك التدمير.

ث- تنمية الوجدان وترسيخ القيم، وكسب المهارات التي تساعد على سلامة تعامل الفرد مع البيئة"¹⁵.
إن التعامل الحكيم و الرصين مع البيئة يتطلب إذن قدرا كافيا من حسن التصرف، كتعلم كيفية التفكير السليم لإيجاد حلول للمشكلات البيئية المختلفة، والهدف من خلق علاقة وطيدة بين الإنسان وبيئته هو التحرك من الانشغال المستمر والدائم في معالجة الأزمات الطارئة إلى منع حدوثها من خلال الوعي والتخطيط الهادف.
فالإنسان يسعى دائما إلى استغلال موارد بيئته بطريقة أو بأخرى، هدفا منه في إشباع حاجاته الأساسية والثانوية. ويترجم هذا الاستغلال في صورته المختلفة العلاقة المتبادلة بينهما (الإنسان والبيئة) وإن كان الإنسان هو المستفيد الأكبر.

لذا فقد انشغل العديد من العلماء بهذه القضية والتي أطلقوا عليها: " العلاقة الإنسانية _ البيئية"¹⁶.
البيئة في المواثيق الدولية.

قبل التطرق إلى مفهوم قانون البيئة لا ضرر من تقديم نبذة عن مرجعيته التاريخية والقانونية. " يرجع تاريخ المحافظة على البيئة في أقل تقدير إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، عندما شرع قانون حمورابي قوانين تضمن عدم اضمحلال الغابات من جراء الاستنزاف الجائر. وبالمثل أقر المجلس الروماني قبل نحو ألفي سنة قانونا يقضي بحفظ المياه خلال فترات الجفاف.

فغني عن التذكير بان جذور المحافظة على البيئة مغروسة بثبات في تعاليم الأديان السماوية الربانية بل حتى في شعائر الأديان الوثنية كالبودية والهندوسية... التي ترشد أتباعها إلى حسن المحافظة على الطبيعة الأم"¹⁷.

" لقد ظهر قانون البيئة نتيجة التطورات التي جرت في الواقع في مجال البيئة وتلويثها حيث أظهرت بوضوح أهمية إقرار حق الإنسان في حماية بيئية سليمة ومناسبة. يعتبر هذا الحق من حقوق الجيل الثالث من أجيال حقوق الإنسان والتي أطلق عليها حقوق التضامن"¹⁸.

يعتبر القانون الدولي للبيئة حديث النشأة إذ أن أصوله الحقيقية تعود إلى نهاية الستينات وهي المرحلة التي بلغ فيها النمو الاقتصادي مستويات مرتفعة بعد مرحلة البناء التي تلت الحرب العالمية الثانية.

يعد قانون البيئة أحد فروع القانون الدولي العام الذي يهتم بحماية البيئة بمختلف جوانبها. ويمكن إجمال المواضيع التي يهتم بها القانون الدولي البيئي فيما يلي:

- "منع تلوث المياه البحرية وتوفير الحماية والاستخدام المعقول للثروات والأحياء البحرية.
- حماية المحيط الجوي من التلوث.
- حماية النباتات والغابات والحيوانات البرية.
- حماية المخلوقات الفريدة.
- حماية البيئة المحيطة من التلوث"¹⁹.

مما سبق يمكن تعريف القانون الدولي البيئي بأنه "مجموعة قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تنظم نشاط الدول في مجال منع وتقليل الأضرار المختلفة التي تنتج من مصادر مختلفة للمحيط البيئي"²⁰.

لقد أبرمت مجموعة من الاتفاقيات بشأن حماية البيئة سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي. على المستوى العالمي : أهم الاتفاقيات المبرمة.

- " اتفاقية لندن 1954 الخاصة بمنع تلوث البحار بالنفط.
- اتفاقية باريس 1960 بشأن التجارب الذرية.
- اتفاقية 1969 بشأن التدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث. لقد عالجت هذه الاتفاقية القواعد المنظمة للإجراءات الضرورية لحماية الشواطئ في حالة وقوع أضرار ناشئة عن كوارث نفطية في أعالي البحار.

- اتفاقية بروكسيل 1970 بشأن صيد وحماية الطيور.
- اتفاقية باريس 1972 المبرمة في إطار منظمة اليونسكو بشأن حماية التراث الطبيعي والثقافي.
- اتفاقية أسلو 1972 بشأن منع التلوث البحري من خلال إلقاء النفايات من الطائرات والسفن.
- الإعلان العالمي للبيئة في استوكهولم 1972 وهو اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي للبيئة"²¹
- اتفاقية واشنطن 1977 في إطار منظمة العمل الدولي بشأن حماية العمال من الأخطار الناجمة في بيئة العمل عن تلوث الهواء وعن الضوضاء وما شابه ذلك .

- الميثاق العالمي للطبيعة 1980.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982.
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون.

- الاتفاقية الدولية المبرمة سنة 1986 بشأن المساعدة المتبادلة في حالة وقوع حادث نووي 22.

- الإعلان الصادر عن قمة الأرض بريودي جانيرو 1992.

- اتفاقية مكافحة التصحر 231994.

- - بروتوكول كيوطو 16 مارس 1998 الذي يلزم الدول المتقدمة بالحد من الأنشطة الاقتصادية 24.

- على المستوى الإقليمي : أهم الاتفاقيات .

- " الاتفاقية الإفريقية لحفظ الموارد الطبيعية 1968.

- مبادئ سنّي 1974 بشأن حماية البيئة لبحر البلطيق.

- اتفاقية جدة 1982 بشأن حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن " 25 .

أما فيما يتعلق بالآليات الدولية لحماية هذا القانون ، نجد في هذا الخصوص، أنه بعد مؤتمر استوكهولم 1972 الذي حضره ممثلون عن جميع أعضاء الأمم المتحدة ، " تم إنشاء جهاز دولي تابع للأمم المتحدة .يعني هذا الجهاز بشؤون البيئة حيث أطلق عليه " برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE" ²⁶. فهو يساهم في تقديم المساعدات اللازمة في نشر المعارف البيئية . كما قامت بعض المنظمات الدولية المتخصصة بتوفير آليات خاصة بقضايا البيئة كمنظمات اليونسكو للأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية....

وأخيرا يمكن القول، أنه ورغم النمو المزدهر للقانون الدولي البيئي على المستوى الكمي والنوعي، مازال يعاني من صعوبات في التطبيق . فهو في الغالب يأخذ شكل توصيات غير ملزمة للدول.

المبحث الثاني: مفهوم البيئة في الإسلام

إن القرآن الكريم هو دستور الحياة الشاملة للبشرية كافة حتى الساعة، وهو القاعدة المتينة والسليمة المؤدية - إذا ما التزامنا بها - إلى الارتقاء بالسلوك المادي والخلقي والروحي للبشرية في آن واحد لما فيه خيرها.

فهو المنهاج الذي يملك القدرة على إعادة بناء البشرية على الوجه الصحيح الذي أراده الله خلافة بالحق والصالح لهذه الأرض مصداقا لقوله تعالى: " وما فرطنا في الكتاب من شيء " ²⁷.

وجاءت السنة النبوية لتستكمل مصادر التشريع الإسلامي الذي يوجهنا إلى طريق الخير والصالح والإعمار يقول رسول الله عليه وسلم: "تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله" ²⁸.

تصور الإسلام لمفهوم البيئة.

لا يمكن إعطاء صورة واضحة للتصور الإسلامي للبيئة دون التطرق إلى مفهوم البيئة في الإسلام، وإلى العلاقة التي تربط الإنسان ببيئته وذلك من خلال الدراسات الإسلامية المقدمة في هذا الإطار .

مفهوم البيئة في الإسلام .

إن مصطلح البيئة هو مصطلح إسلامي نظرا لذكر اشتقاقاته في عدة سور من القرآن الكريم يقول تعالى : "وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا" ²⁹ أي اتخذ لهم بيوتا للصلاة والعبادة.

كما يقول تعالى : " وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا" ³⁰

فكلمة البيئة لم يرد ذكرها لفظاً في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة إلا أنه إذا أخذ مفهوم البيئة _مما سبق ذكره في الفصل السابق - بأنها الأرض وما تتضمنه من مكونات غير حية متمثلة في مظاهر سطح الأرض من جبال وهضاب وسهول وصخور ومعادن وتربة... إلخ ، ومكونات حية متمثلة في الإنسان والنبات والحيوان سواء أكانت على اليابسة أو في الماء . تجدد أن البيئة بهذا المفهوم قد وردت في القرآن في 199 آية في سورة مختلفة. يتميز مفهوم البيئة في الإسلام بشموليته فهو يعني الأرض والسماء والجبال وما فيها من مخلوقات بما فيها الإنسان وما يحيط به من دوافع وعواطف وغرائز . وهذا ما سيظهر من خلال التعريفات التالية:

يقول الدكتور القرضاوي في كتابه رعاية البيئة في شريعة الإسلام: "البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويؤثر إليه إذا سافر واغترب بعيداً عنه فهو مرجعه في النهاية"³¹

وهذه البيئة تشمل البيئة الجامدة والحية.

■ فالجامدة تشمل الطبيعة التي خلقها والصناعية التي صنعها الإنسان

■ أما الحية فتشمل الإنسان والحيوان والنبات.

- السمة الوظيفية: التي تسخر للبيئة بمواردها في تلبية مصالح الإنسان وقضاء حوائجه. فالأرض ذلت له تذليلاً. قال تعالى: " والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون ، وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين"³².

وكان من لوازم هذه التسخير أن جعلت تربة الأرض خصبة معطاء لتستنبت فيها الأقوات، ثم هيئ الماء لتجى به الأرض بعد موتها ويسقي الناس والأنعام . مصداقاً لقوله تعالى: " وهو الذي أرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته ، وأنزلنا من السماء طهوراً ، لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناسي كثيراً"³³.

- السمة التفاعلية : التي تجعل عناصر البيئة في تفاعل مع بعضها البعض، وتوازن محكم تتجلى فيه بدائع الصنع الإلهي ؛ فكل عنصر يتأثر بنظيره ويؤثر فيه وفق سنن الله تعالى في كونه . وبهذا يظل التكامل البيئي محفوظاً ومرعياً . فالله سبحانه وتعالى خلق كل شيء بمقدار وذلك للحفاظ على التوازن البيئي.

- السمة الجمالية: "التي تستوفي غرض الترفيه والترويح عن الإنسان ، فالله سبحانه وتعالى أوجد الموارد الطبيعية مختلفة الألوان والأشكال لتدخل البهجة على النفس البشرية"³⁴ . فهذا مطلب شرعي يراعى حيث قال سبحانه في كتابه العزيز: " ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفاً ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ، ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك"³⁵

نستخلص مما سبق ذكره، أن المفهوم الإسلامي للبيئة لا يختلف عن المفاهيم المدروسة في الفصل السابق.

العلاقة بين الإنسان والبيئة وفق المنظور الإسلامي.

إن علاقة الإنسان بالبيئة في المنظور الإسلامي محكومة بضابطين أولهما³⁶:

التسخير: أي تسخير العناصر البيئية لخدمة الإنسان لتساعده على النهوض برسائله الاستخلافية. قال تعالى: " ألم تر أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير"³⁷.

وثانيهما الاعتدال: وهو شرط في استثمار موارد البيئة ومنافعها، ينبع من طبيعة دور المستخلف الذي جعل سيدا في الكون لا سيد الكون. فالبيئة أمانة تراعى، وملكية عامة مشتركة، يحافظ عليها ضمنا لصيرورة الوجود واستقامة موازينه، فإذا انقلب الاعتدال إلى إسراف والإحسان إلى عدوان حوربت الفطرة، وعوديت السنن الإلهية الراحية لتوازنات البيئة، فحل الدمار وانتفش البلاء³⁸.

فالإنسان يقوم بدور مهم في البيئة حيث أن كل ما فيها مسخر له، وعليه أن يتعامل معها بما لا يجافي سنن الله في خلقه ولا أحكام الله في شرعه، فيأخذ منها ويعطيها، ويرعى لها حقها لتؤتي له حقه³⁹.
ويتمثل هذا الدور في مهام ثلاثة تعتبر هي الأهداف للحياة الإنسانية:

- عبادة الله: "إن التأمل والتفكير في هذه البيئة بعناصرها الحية وغير الحية، باعتبارها آية من آيات الله يهدينا إلى الإيمان بوحدانته سبحانه وتعالى"⁴⁰ ويتجلى ذلك في قوله تعالى: "إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب"⁴¹.

وهذا يوصل الإنسان إلى عبادة الله تعالى التي "تشمل كل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال، فهي تستوعب كل مجالات الحياة"⁴².

- الخلافة لله في الأرض: إن الإنسان يعتبر خليفة الله في الأرض مصداقا لقوله تعالى: "وإني جاعل في الأرض خليفة"⁴³. وهذه الخلافة لا تتم إلا بإقامة الحق والعدل، ونشر الخير والصلاح. لذا فإن المستخلف في الأرض هو المسؤول عن حماية ورعاية البيئة⁴⁴.

- عمارة الأرض: وإليه الإشارة بقوله تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"⁴⁵ واستعمركم معناها: "طلب إليكم أن تعمروها"⁴⁶

وعمارة الأرض إنما تتم بالغرس والتشجير والتشجير والإصلاح والإحياء، وسد الذرائع إلى الفساد. فلو قام الإنسان بهذا الدور وحقق هذه المقاصد لسعد هو، وأسعد من حوله، يقول تعالى: "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض"⁴⁷. ويقول سبحانه أيضا: "من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحسبه حياة طيبة"⁴⁸.

ومن أجمل ما جاء به الإسلام في علاقة الإنسان بالبيئة وبالكون عامة من حوله، "إنشاء عاطفة الود والحب لما حول الإنسان من كائنات جامدة وحية. فالأحياء من الطيور والدواب هي أمم أمثالنا"⁴⁹.
يقول تعالى: "وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم"⁵⁰.

وغير الأحياء من الكائنات ترى ساجدة مسبحة لله تعالى، يقول عز وجل في كتابه المحفوظ: "ألم تر أن الله يسجد له ما في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس"⁵¹.

فلا عجب أن يضم الإنسان لهذه الكائنات الساجدة المسبحة لله الود والحب والشعور بالألفة بينه وبينها؛ لأنها تعبد الله كما يعبد هو. وخير دليل على هذا ما قاله خير البرية على جبل أحد: "هذا جبل أحد يحبنا ونحبه"⁵².

لقد ورد في المطلب السابق أن الله تعالى قد أوجد الموارد الطبيعية مختلفة الألوان والأشكال لتدخل البهجة على النفس البشرية. فهذا مستوى آخر للعلاقة التي تجمع الإنسان ببيئته. فالله سبحانه وتعالى "خلق في مسارح الكون

ومعارض الطبيعة جماليات وبدائع تدل على قدرته جلا وعلا. فالاستمتاع به يغذي الوجدان، ويصقل الذوق ويروح عن النفس⁵³. قال تعالى: "والأنعام خلقها الله لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون، ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون"⁵⁴.

وعلى ضوء ما سبق ذكره فإن علاقة الإنسان ببيئته "لا تتحول إلى سيطرة بمسيطر عليه أو علاقة مالك بمملوك، إنما هي علاقة أمين استؤمن عليها بكل ما يعنيه من وفاق وانسجام وتكامل معها"⁵⁵. فإن الكائن البشري هو عنصر مميز من عناصر البيئة، ومكون فريد من مكوناتها.

البيئة بين التصور الإسلامي والمواثيق الدولية.

من خلال ما تم التطرق له يتبين لنا ان الإسلام قد عنى عناية كبيرة بالبيئة، ووضع للإنسان القواعد والأسس السليمة التي تكفل حسن استغلال البيئة والحفاظ عليها. اعتمد المنهج الإسلامي على الترهيب تارة والترغيب تارة أخرى.

كما ربط الحفاظ على البيئة ومكوناتها بالضروريات الخمس، إضافة على أن كل العلوم التي انبثقت كأصول الفقه وعلم شروح الحديث النبوي تعرض جوانب هامة من رعاية البيئة.

إن الإسلام يربط بين البيئة وبين البعد التوحيدي والمنظومة الأخلاقية. فالنظام البيئي ليس مجرد مكونات مرصودة وعناصر محسوبة، وإنما لا بد من وصل بينها وبين النفس البشرية ليتأتى تزكيتها وتطهيرها⁵⁶.

كما أن التعاليم والأحكام الإسلامية في رعاية البيئة وإصلاحها ليست مجرد أفكار فلسفية، حبر على ورق، كما يقال، بل هي أوامر إلهية وتوجيهات ربانية يجب على المسلمين تفاديها بمقتضى إسلامهم وبحكم إيمانهم⁵⁷.

أما القوانين الوضعية فهي وإن اتاها التحكم في الجوارح وترويضها، فلا سلطان لها البتة على الجوانح التي يربها الدين وتزكيتها التقوى⁵⁸. يقول عز وجل في كتابه: "قد أفلح من زكاها، وقد خاب من دساها"⁵⁹.

لقد كان الإسلام سباقا إلى عدة حلول تسهم في الحفاظ على البيئة ومكوناتها، منها: نظام الحميات الذي لم يعرفه العالم المعاصر إلا في القرن التاسع عشر حيث أعلنت حكومة واشنطن عن تأسيس محمية طبيعية سنة 1864م، و انعقد أول مؤتمر دولي للمحميات في الولايات المتحدة سنة 1964 م. فالإسلام زف إلى الكون إنشاء محميتين لا نظير لهما في تاريخ البشرية وهما: المحمية المكية والحمية المدنية. فهذه هي الدعوة التي تبناها الإسلام منذ أربعة عشر قرنا.

يتميز المنهج الإسلامي بخطاه المدروسة والعملية وحثية تنفيذه. بينما المواثيق الدولية هي توصيات تضرب عرض الحائط من طرف الدول المهيمنة وتطبق فقط في حق الدول الضعيفة.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة المقارنة يتضح أن علاج مشكلات البيئة رهبن بعلاج الإنسان نفسه، فهو الذي أفسدها بجشعه وظلمه وإسرافه وعليه أن يصلحها.

فمن استقراء الأحاديث النبوية يجد الباحث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغير داخل الصحابة ويعالج نفوسهم فهي أصل الداء. والقرآن الكريم يقر هذه القاعدة الاجتماعية⁶⁰، يقول سبحانه: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"⁶¹.

كما أن السنة النبوية لم تقتصر على تحديد أساليب الثواب للمحسنين وللبيئة والعقاب للمسيئين لها، بل تعدت ذلك إلى جعل أخلاقيات التعامل مع البيئة سلوكاً حميداً يجب أن يلتزم به المسلم ويراقب في أدائه ربه. أما فيما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في هذا الشأن يجب أن تخرج من هذا الإطار النظري المحبوسة فيه إلى إطار التنفيذ وسن العقوبات الزاجرة لهذه السلوكات المخلة بالبيئة ومكوناتها.

أهم النتائج التي انتهى إليها البحث:

- 1- التزام بالسلوكيات الإيجابية والابتعاد عن كل ما هو سلبى في الحياة.
- 2- سن قوانين زجرية وعقوبات في حق كل من تجاوز الحدود في معاملته للبيئة ومكوناتها.
- 3- تعميم التربية البيئية في المدارس ضرورة فرضتها الحاجة لتفادي هذه الكوارث الطبيعية.
- 4- تشجيع مشاريع بيئية تسهم في المحافظة على البيئة ورعايتها.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. لسان العرب لابن منظور الإفريقي، الطبعة الأولى سنة 1968م دار صادر بيروت.
2. أساس البلاغة للزمخشري تحقيق عبد الرحيم محمود سنة، 1982 دار المعرفة بيروت.
3. القاموس المحيط للفيروزآبادي الطبعة الثالثة 1352هـ — 1933م المطبعة المصرية.
4. الصحاح للجوهري الطبعة الأولى سنة 1999م دار الكتب العلمية بيروت.
5. المعجم الوسيط للدكتور إبراهيم أنيس الطبعة الثانية.
6. المنجد في اللغة والإعلام الطبعة السابعة والعشرين، دار المشرق بيروت.
7. البحث العلمي: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 46 سنة 1999: ملف البحر والبيئة في التراث الإسلامي.
8. الوجيز في قانون البيئة للدكتور عبد المجيد السملالي الطبعة الأولى سنة 2006، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
9. جريدة المنعطف ضمن سلسلة من سبع حلقات ما بين 19 و 28 فبراير 1998م.
10. المحافظة على البيئة من منظور إسلامي للدكتور قطب الريسوني الطبعة الأولى 1429 م 2008 م دار ابن حزم.
11. مجلة عالم الفكر، العدد 3 المجلد 32 سنة 2004 مطابع دار السياسة، مقالة: التربية البيئية ومأزق الجنس البشري ليعقوب أحمد الشراح.

12. رعاية البيئة في شريعة الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الأولى 1421هـ—2001 م دار الشروق، القاهرة.
13. الموطأ للإمام مالك الطبعة الثالثة، سنة 1416هـ/ 1996م مطبعة فضالة المغرب.
14. الأدب المفرد للبخاري تحقيق: سمير بن أمين الزهيري 1419 هـ/1998م مكتبة النشر والتوزيع الرياض.
15. صحيح البخاري الطبعة الأولى سنة 1419 هـ 1998 م دار الكتب العلمية بيروت.
16. صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية 1972م دار إحياء التراث العربي بيروت .
17. رؤية الدين الإسلامي في الحفاظ على البيئة للدكتور شحاتة، الطبعة الأولى 1421هـ —2001م دار الشروق القاهرة.

الهوامش

- ¹ -انظر نفس الموقع على الشبكة العنكبوتية
- ² - انظر الموقع على الشبكة العنكبوتية: مقالة ماهية البيئة للدكتور أسامة عبد العزيز ماهية البيئة
- ³ - انظر نفس الموقع
- ⁴ - انظر، نفس الموقع.
- ⁵ - انظر، نفس الموقع.
- ⁶ - البحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 46، ص: 22-23.
- ⁷ - جريدة المنعطف.
- ⁸ - الوجيز في قانون البيئة، للدكتور عبد المجيد السملالي، ص: 13.
- ⁹ - انظر الموقع على الشبكة العنكبوتية: Ongla.ayoune2010.herbergratuit.com
- ¹⁰ - انظر الموقع: PARC على الشبكة العنكبوتية، مقالة التنمية والبيئة والمعادلة الصعبة، القانون المغربي، رقم 11,03 المتعلق بحماية البيئة.
- ¹¹ - انظر الموقع السابق
- ¹² - مجلة عالم الفكر، العدد 3، ص: 26.
- ¹³ - نفس المصدر، ونفس الصفحة.
- ¹⁴ - نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة
- ¹⁵ - مجلة عالم الفكر، العدد: 3 ص: 27
- ¹⁶ - مجلة عالم الفكر، العدد: 3 ص: 27
- ¹⁷ - الوجيز في قانون البيئة، للدكتور عبد المجيد السملالي، ص: 29-30.
- ¹⁸ - نفس المصدر السابق، ص: 37-38.
- ¹⁹ - انظر الموقع على الشبكة العنكبوتية www.cmes-maroc.com . مقالة القواعد الدولية لحماية البيئة لحياة زلماط

-
- 20 - انظر الموقع السابق.
- 21 انظر الموقع على الشبكة العنكبوتية www.Cmes-mroc.com. مقالة القواعد الدولية لحماية البيئة لحياة زلماط
- 22 انظر نفس الموقع السابق
- 23 - الوجيز في قانون البيئة للدكتور عبد المجيد السملالي. ص: 44
- 24 - انظر الموقع على الشبكة العنكبوتية www.cmes-maroc.com.
- 25 - نفس الموقع السابق
- 26 - نفس الموقع السابق
- 27 - سورة الأنعام الآية 38.
- 28 - صححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (361/4)
- 29 - سورة يونس الآية 87.
- 30 - سورة الأعراف الآية 74.
- 31 - رعاية البيئة في شريعة الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي ص: 12
- 32 - سورة الحجرات الآيات: 19-20.
- 33 - سورة الفرقان الآيتان: 48-49
- 34 - المحافظة على البيئة من منظور إسلامي للدكتور قطب الريسوي ص: 20
- 35 - سورة فاطر الآيتان: 27 و 28.
- 36 - المحافظة على البيئة من منظور إسلامي للدكتور قطب الريسوي ص: 30
- 37 - سورة لقمان الآية: 20.
- 38 - نفس المرجع السابق، و نفس الصفحة
- 39 - رعاية البيئة في شريعة الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي ص: 23.
- 40 - المحافظة على البيئة من منظور إسلامي للدكتور قطب الريسوي ص 56-57.
- 41 - سورة آل عمران الآية 19.
- 42 - رعاية البيئة في شريعة الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي ص: 23.
- 43 - سورة البقرة الآية 30
- 44 - مجلة الإسلام اليوم العدد 11. ص: 8887
- 45 - سورة هود الآية 21.
- 46 - رعاية البيئة في شريعة الإسلام ص: 24
- 47 - سورة الأعراف الآية 96..
- 48 - سورة النحل الآية 97.
- 49 - رعاية البيئة في شريعة الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي ص 30.
- 50 - سورة الأنعام الآية 38
- 51 - سورة الحج الآية 18.
- 52 - رواه مالك في الموطأ باب الجامع كتاب: ماجاء في المدينة رقم الحديث 20: ص 780.
- 53 - المحافظة على البيئة من منظور إسلامي للدكتور قطب الريسوي ص 59.

-
- 54 - سورة النحل الآية: 5-6
- 55 - انظر الموقع على الشبكة العنكبوتية. quran.maktoob.com/vb/quran.21595
- مقالة: البيئة و منهج الإسلام
- 56 -المحافظة على البيئة من منظور إسلامي للريسوني ص: 121.
- 57 - رعاية البيئة في شريعة الإسلام للقرضاوي ص: 243.
- 58 - المحافظة على البيئة من منظور اسلامي ص: 124.
- 59 - سورة الشمس . الآيتان 9-10
- 60 - رعاية البيئة في شريعة الإسلام، للقرضاوي، ص: 257-258.
- 61 - سورة الرعد الآية: 11.